

## تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

### أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ٢٠٠٣ (٢٠١١)، التي طلب المجلس إليّ بموجبها أن أقدم إليه تقريراً كل ٩٠ يوماً عن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويوفر التقرير معلومات عن آخر التطورات التي شهدتها الحالة في دارفور منذ تقرير الأخير المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (S/2011/814)، كما يشتمل على تقييم للتقدم المحرز مقارنة بالنقاط المرجعية المحددة في المرفق الثاني لتقرير المقدم إلى المجلس، والمؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (S/2009/592)، كذلك يتضمن، عملاً بالفقرة ٨ من القرار ٢٠٠٣ (٢٠١١)، تقييماً للمناخ اللازم توافره لقيام عملية سياسية في دارفور.

### ثانياً - التطورات السياسية

#### إطار عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتيسير عملية سلام دارفور

٢ - عملاً بالفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ٢٠٠٣ (٢٠١١) التي رحب فيها المجلس باعترامي وضع خريطة طريق لعملية السلام في دارفور، وطلب إلى أن أعمل، في هذا الصدد، في تشاور وثيق مع جهات من بينها الاتحاد الأفريقي، تم وضع الصيغة النهائية لإطار عمل للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن تيسير عملية سلام دارفور، وإحالة الإطار إلى المجلس في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢ (S/2012/166). ويتجلى من عنوان الإطار أنه يركز على عملية التيسير، وليس على خطة استراتيجية، كذلك يميز العنوان الإطار عن خريطة الطريق التي أوجز الفريق الرفيع المستوى المعني بدارفور التابع للاتحاد الأفريقي تفاصيلها في تقريره الصادر



في عام ٢٠٠٩ وفي التقارير اللاحقة الصادرة عن الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ. وتمثل العناصر الرئيسية للإطار فيما يلي: (أ) دعم تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور؛ (ب) التحاور مع حكومة السودان والحركات غير الموقعة للتشجيع على وقف الأعمال العدائية والدخول في المفاوضات؛ (ج) دعم الحوار والمشاورات على الصعيد الداخلي.

### تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٣ - في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وحكومة السودان وحركة التحرير والعدالة العمل على تنفيذ أحكام الوثيقة. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت الحكومة مرسومين رئاسيين قامت بموجبهما بحل السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور التي أنشئت بموجب اتفاق سلام دارفور، وإنشاء سلطة دارفور الإقليمية، وهي الهيئة المسؤولة بصفة أساسية عن تنفيذ وثيقة الدوحة، بالتعاون مع حكومة السودان.

٤ - ووفقاً لأحكام تقاسم السلطة، الواردة في وثيقة الدوحة، قامت الحكومة بتعيين أعضاء الجهاز التنفيذي لسلطة دارفور الإقليمية، البالغ عددهم ١٢ عضواً. وضمت تلك التعيينات خمسة أعضاء في حركة التحرير والعدالة تم تعيينهم في مناصب وزير المالية والتخطيط الاقتصادي؛ ووزير إعادة الإعمار والتنمية والبنية التحتية؛ ووزير تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات؛ ومفوض العودة الطوعية وإعادة التوطين؛ ومفوض العدالة والحقيقة والمصالحة. وضم الأعضاء المعينون الآخرون أعضاء من حزب المؤتمر الوطني وحيش تحرير السودان - فصيل الوحدة وأعضاء من الأطراف الموقعة على إعلان الالتزام باتفاق سلام دارفور. وعُين أحد ضباط القوات المسلحة السودانية رئيساً لمفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية لدارفور. وافتتحت سلطة دارفور الإقليمية رسمياً في ٨ شباط/فبراير في احتفال عُقد في الفاشر.

٥ - وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، أصدرت الحكومة ثلاثة مراسيم قامت بموجبهما بإنشاء ولايتين إضافيتين في دارفور (هما وسط دارفور وعاصمتها زانجي، وشرق دارفور، وعاصمتها الضعين). وأعفت الحكومة والي كل من جنوب وغرب دارفور من منصبيهما، وعينت واليين جديدين. وعين الوالي الحالي لغرب دارفور مستشاراً رئاسياً. وقد عين ذلك الوالي من بين كبار أعضاء حركة التحرير والعدالة، وفقاً لما تنص عليه وثيقة الدوحة.

٦ - وقد رفض الوالي الحالي لجنوب دارفور، عبد الحميد موسى كاشا، تعيينه والياً لولاية شرق دارفور المنشأة حديثاً، قائلاً إنه لا يوجد أي أساس قانوني لنقله، بصفته مسؤولاً

منتخبا. وقامت مظاهرات مؤيدة له في نيالا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير، وألقي القبض على عشرة طلاب بتهمتي "إحداث شغب عام" وارتكاب "أعمال إجرامية"، ثم أطلق سراحهم في ٢٩ كانون الثاني/يناير بعد أن وجدت محكمة نيالا أن الأدلة لا تكفي لإثبات التهم الموجهة إليهم. وتولى والي جنوب دارفور الذي عين حديثا مهام منصبه في ٢٤ كانون الثاني/يناير. ونظرا لاستمرار رفض السيد كاشا تعيينه واليا لشرق دارفور، فقد عين في ذلك المنصب محمد حامد فضل الله حامد، وهو لواء جيش متقاعد.

٧ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير، أنشئت المفوضية القومية لحقوق الإنسان، وفقا للأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان في وثيقة الدوحة، وتم تعيين أعضائها، بمن فيهم أمال حسن بابكر التني التي عينت رئيسة للمفوضية. وبدعوة من مفوضية حقوق الإنسان، شاركت السيدة التني في اجتماع لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الذي عقد في جنيف، في الفترة من ١٩ إلى ٢٦ آذار/مارس. وقد قامت بأول زيارة لها إلى دارفور في الفترة من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل من أجل إجراء تقييم للاحتياجات ووضع خطة عمل استراتيجية للمفوضية.

٨ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير أيضا، أصدر وزير العدل السوداني مرسوما عُين بموجبه أحمد عبد المطلب مدعيا عاما لمحكمة دارفور الخاصة، وتشمل ولايته الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في دارفور منذ عام ٢٠٠٣. ولم يظطلع المدعي العام بعد بزيارة دارفور رسميا، إلا أنه أتم تحقيقا في هجوم وقع في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ على تبارات (التي تقع على بعد ٨٠ كيلومترا غرب الفاشر، بشمال دارفور)، وقامت فيه جماعة مسلحة مجهولة الهوية بمهاجمة السوق فأوقعت ٣٧ قتيلًا من أهل القرية وأصابت ٣٥ آخرين. وصدر ما مجموعه ٢١ أمر اعتقال في إطار هذا التحقيق. وتقوم العملية المختلطة برصد التطورات في هذا الصدد.

٩ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة وجماعات المجتمع المدني في تعميم الوثيقة، وهي عملية بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وقدمت العملية المختلطة الدعم لتلك العملية من خلال توفير المساعدة التقنية واللوجستية. وقد يسرت العملية على أطراف الاتفاق عقد ٧٩ حلقة عمل لتعميم الوثيقة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس في ٢٦ موقعا، واستفاد من حلقات العمل تلك ما مجموعه ٨٦٥ ١٤ ممثلا لجماعات دارفور صاحبة المصلحة. وقد أعرب الحاضرون في حلقات العمل عن ترحيبهم بالوثيقة باعتبارها أساسا لإحلال السلام في دارفور، وأشاروا إلى أنه ينبغي للأطراف الموقعة أن تنفذ معظم أحكامها، رغم انعدام التأييد من جانب الحركات

غير الموقعة. وذهب المشاركون إلى أن أي تأخير في ذلك لن يؤدي إلا إلى تعزيز المعارضة للاتفاق في صفوف الحركات غير الموقعة وأنصارها. ولم تعقد حلقات عمل من ذلك النوع في مخيمي حميدية وحصا حصا بالقرب من زانجي (وسط دارفور) نظرا لمعارضة أنصار جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد. وفي المخيمات الأخرى القريبة من زانجي، أعرب العديد من النازحين عن شكهم في أن يمكن للوثيقة أن تؤدي إلى إحلال السلام، وذلك بسبب عدم اشتغالها لجميع الأطراف. وآثرت الأطراف الموقعة وأوساط المجتمع المدني عدم عقد حلقة عمل في مخيم كلمة، بجنوب دارفور، بسبب التوتر السائد وحوادث العنف التي سبق أن وقعت بين مؤيدي الوثيقة ومعارضيه.

١٠ - وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، في الفاشر، عقدت لجنة متابعة التنفيذ ثاني اجتماع لها. ونظرت اللجنة في التقارير التي قدمتها الأطراف الموقعة والعملية المختلطة عن التقدم المحرز في تنفيذ وثيقة الدوحة. وأعربت اللجنة عن ترحيبها بإنشاء المفوضية القومية لحقوق الإنسان وتعيين المدعي العام لمحكمة دارفور الخاصة، وأحاطت علما بالتعيينات السياسية التي تمت في الحكومة على الصعيد القومي وصعيد الولايات، وفي سلطة دارفور الإقليمية. وأعربت اللجنة من جديد عن استعدادها لمساعدة الأطراف على تنفيذ الوثيقة، وأكدت أن المسؤولية الرئيسية عن التنفيذ تقع على عاتق أطراف الاتفاق. وذكرت اللجنة أن دعمها سيتوقف على قدرة شركاء التنفيذ على التحرك بحرية في جميع أنحاء دارفور. وأعربت اللجنة عن عميق القلق إزاء تمسك الحركات غير الموقعة بموقفها العسكري، وأكدت أنه لا بد لتلك الحركات والحكومة السودان من الالتزام بالتوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات.

### المفاوضات الرامية إلى عقد اتفاق سلام شامل

١١ - فيما يتعلق بعملية الوساطة، استمر الممثل الخاص المشترك وكبير المفاوضين المشترك المؤقت في العمل على استئناف المحادثات بين حكومة السودان والحركات غير الموقعة. ودعا في هذا الصدد المسؤولين الحكوميين والمفاوضين من الحركات إلى الكف عن الأعمال العدائية وإبداء المرونة فيما يتعلق بشروطهم المسبقة لبدء المحادثات. بيد أن الخلافات بين الأطراف بشأن نطاق المفاوضات قد حالت إلى الآن دون استئناف المحادثات.

١٢ - وفي بيان صدر عن حركة العدالة والمساواة في ٢٥ كانون الثاني/يناير في مؤتمرها العام السادس الذي عقد في حديات (جنوب كردفان) يومي ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير، تم إقرار تعيين جبريل إبراهيم خلفا لخليل إبراهيم، الذي قتل في أثناء الأعمال العدائية التي وقعت في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

١٣ - وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ شباط/فبراير، اجتمع الممثل الخاص المشترك وكبير المفاوضين المشترك المؤقت مع رؤساء بور كينا فاسو وتشاد وجنوب السودان لإطلاعهم على آخر المستجدات المتعلقة بوضع عملية السلام، والتماس دعمهم في التشجيع على استئناف المفاوضات بين أطراف النزاع في دارفور. وأعرب كل من هؤلاء القادة على دعمه لعملية سلام دارفور، وذكروا أنهم سيعملون على إقناع حكومة السودان والحركات غير الموقعة بتسويحي مزيد من المرونة، وإبداء استعداد أكبر للأخذ بحلول توفيقية فيما يتصل ببدء المفاوضات.

### الحوار الداخلي في دارفور بشأن عملية السلام

١٤ - حسب ما ورد في إطار عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لا يمكن إحلال سلام دائم في دارفور إلا من خلال عملية سلام تضم جميع الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة، بما فيها الأطراف غير المتحاربة. ويلزم أن تتجلى آراء السكان المدنيين، بمن فيهم النساء، في أي تسوية سلمية لكفالة امتلاك الجهات المحلية لزام التسوية، وضمان دعمها لهذه التسوية على نطاق واسع. وبالتالي، تشتمل عناصر الإطار على إجراء حوار ومشاورات على الصعيد الداخلي في دارفور من أجل تكملة وتعزيز أحكام وثيقة الدوحة. وبموجب القرار ٢٠٠٣ (٢٠١١)، طلب مجلس الأمن تقييماً للظروف التي تلزم تهيئتها لإقامة عملية سياسية دارفورية ذات مصداقية، بحيث يتم على ضوءه، تحديد الدور الذي ستقوم به العملية المختلطة في دعم العملية السياسية، مع أخذ آراء الاتحاد الأفريقي بعين الاعتبار.

١٥ - ولدى تقييم هذه الظروف، يلاحظ أن عدد ضحايا الاعتقال والاحتجاز التعسفيين الذين سجلتهم العملية المختلطة قد انخفض من ٥٤ ضحية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ٢٥ ضحية في الفترة الحالية. أما العدد الإجمالي لحالات انتهاك حقوق الإنسان الموثقة، بما فيها حالات انتهاك الحق في السلامة الجسدية (عن طريق ممارسة العنف أو التحرش) والحق في عدم التعرض للاعتقال والاحتجاز التعسفيين، فقد ارتفع من ١١٦ حالة تشمل ٢٧٣ ضحية خلال الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى ١٤٨ حالة تشمل ٣٧٤ ضحية خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢. ولم تسجل أي انتهاكات للحق في حرية الكلام أو التجمع. وتظهر هذه الإحصاءات أن الوضع في مجمله على صعيد توافر البيئة المؤاتية لقيام عملية سياسية دارفورية قد بقي على حاله إلى درجة كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٦ - ولتوفير معلومات تثري المناقشات الجارية داخل كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وفيما بينهما بشأن ما يجب أن تكون عليه العملية السياسية الدارفورية من حيث

الشكل والمضمون، التمسّت العملية المختلطة آراء أصحاب المصلحة الدارفوريين بشأن دور الحوار الداخلي. وقد اضطلع بهذا المسعى في سياق نشر المعلومات عن وثيقة الدوحة في أجزاء من دارفور وفي الخرطوم، وجرى في إطاره التشاور مع ممثلين عن عدّة فئات منها منظمات المجتمع المدني وجماعات الرّحل والنازحين وأجهزة الإدارة الأهلية وأعضاء الهيئات التشريعية بالولايات والقادة المجتمعيين التقليديين.

١٧ - ولئن كانت عملية النشر وأنشطة التشاور لم تنته بعد، فإن النتائج الأولية تشير إلى أن أغلب أصحاب المصلحة الذين جرى التماس آرائهم يدركون أن هناك إمكانية لأن يلعب الحوار الدارفوري الداخلي دوراً في زيادة الدعم الشعبي لوثيقة الدوحة وإضفاء مزيد من الشمول على عملية السلام. غير أن قطاعاً عريضاً من أصحاب المصلحة أعرب عن القلق إزاء التحدّيات المتمثلة في: ضمان التمثيل العادل لجميع فئات أصحاب المصلحة الدارفوريين؛ وحماية الحق في حرية التعبير؛ وضمان أمن المشاركين؛ والحصول على التزام من الأطراف الموقّعة بتنفيذ النتائج؛ وحشد الدعم للعملية من الأطراف الدولية الفاعلة. وستواصل العملية المختلطة تسهيل أنشطة التشاور وتجميع نتائجها بمجرد إتمام الأطراف الموقّعة وكيانات المجتمع المدني عملية تعميم وثيقة الدوحة.

### ثالثاً - الحالة الأمنية

١٨ - وقعت اشتباكات متفرّقة بين قوات الحكومة وقوات الحركات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في شمال ووسط دارفور. وظلت الحالة الأمنية للنازحين والفئات الضعيفة محلّ قلق، وكذا الحالة الأمنية للعاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة.

١٩ - وفي وسط دارفور، أفادت مصادر محلية بوقوع اقتتال بين جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد والميليشيات العربية في ٥ و ١٠ كانون الثاني/يناير في منطقة غولو (على مسافة ٩٠ كيلومتراً إلى الشمال الشرقي من زانجي). ولم يسجّل حدوث إصابات. ورغم قيام العملية المختلطة بمحاولات عديدة، فإن الجماعات المسلّحة منعتها من الوصول إلى المنطقة للتحقق من صحّة البلاغات. وفي ٨ كانون الثاني/يناير، علمت العملية المختلطة من السلطات الحكومية ومصادر محلية أن مجموعة مسلّحة مجهولة الهوية نصبت كميناً لقافلة تابعة لجهاز الأمن والمخابرات الوطني في غورني (على مسافة ٦٠ كيلومتراً إلى الشمال الشرقي من زانجي)، مما أسفر عن إصابة سبعة من أفراد الجهاز. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، شنّ نحو ٣٠ مسلحاً مجهول الهوية هجوماً على مركز للشرطة التابعة للحكومة في قرية سوجا (على مسافة ٥٠ كيلومتراً إلى الجنوب الغربي من زانجي)، ممّا أسفر عن مقتل ضابط شرطة وإصابة آخر. ووفقاً للسلطات الحكومية، أصبح ثلاثة من ضباط الشرطة في عداد المفقودين

بعد ذلك الهجوم. ووقعت اشتباكات بين القوات المسلحة السودانية ومجموعة مجهولة الهوية في ٢٩ كانون الثاني/يناير في مخيم استراحة في نيرتيبي (غرب دارفور)، مما أسفر عن إصابة فتاة تبلغ من العمر ١٦ عاما. وزادت العملية المختلطة من دورياتها في المخيمات والقرى المتأثرة بالقتال وفي محيطها.

٢٠ - وفي جنوب دارفور، علمت العملية المختلطة من مصادر محلية أن مقاتلين من حركة العدل والمساواة هاجموا قرية تجرية (على مسافة ١٤٠ كيلومترا إلى الجنوب من نيالا) في ١٢ شباط/فبراير، الذي كان يوما من أيام السوق، في محاولة للحصول على إمدادات. وتصدّت لهم القوات المسلحة السودانية فوقعت اشتباكات أفيد بأنها أسفرت عن مقتل أربعة من أفراد حركة العدل والمساواة. وأعاقت السلطات الحكومية محاولات العملية المختلطة التحقق من صحة تلك التقارير.

٢١ - وفي شمال دارفور، اندلع قتال في ٦ آذار/مارس بين القوات المسلحة السودانية وقوات الحركات المسلحة على مقربة من بعشيم (على مسافة ١١٠ كيلومترا إلى الشمال الغربي من الفاشر). وفي ١١ و ١٢ آذار/مارس، هاجمت قوات حرس الحدود الحكومية قريتي بير مزة ومولاغات (على مسافة ١٤٠ كيلومترا إلى الشمال الغربي من الفاشر). وأفادت مصادر محلية بأن ثلاثة مدنيين قتلوا وأنه جرى نهب رؤوس من الماشية. ومنعت السلطات المحلية دوريات التحقق التابعة للعملية المختلطة من الوصول إلى وجهتها.

٢٢ - وفي ٢٧ آذار/مارس، أقدم مفوض محلية كبكايية على محاولة نقل سوق محلية في بلدة كبكايية بشمال دارفور إلى موقع آخر، ثمّ دفع نحو ٤٠٠ شخص إلى التظاهر احتجاجا على القرار. وأطلقت الشرطة الحكومية أعيرة نارية، مما أسفر عن مقتل اثنين من المتظاهرين. وتوجّه المتظاهرون إلى موقع فريق العملية المختلطة المجاور ظلّنا منهم، حسبما أفادت التقارير، أن المفوض كان موجودا به. وحاول المتظاهرون اقتحام موقع الفريق ورشقوه بالحجارة وكسروا بوابته الرئيسية. وأصيب ثلاثة من حفظة السلام. وتدخلت القوات الشرطة والعسكرية التابعة للحكومة للمساعدة في منع المتظاهرين من الدخول إلى موقع الفريق. وبعد ذلك تفرّق المتظاهرون في أعقاب اجتماع عُقد بين القادة المجتمعين وقائد موقع الفريق.

٢٣ - وقام وفد يضم التيجاني سييسي، رئيس سلطة دارفور الإقليمية، ومسؤولين من حكومة السودان والممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة بزيارة كبكايية في اليوم التالي في محاولة لتهدئة الوضع. وتجمّع نحو ٥٠٠ شخص يحملون السيوف والسواطير والعصي والحجارة خارج موقع الفريق وحاولوا اقتحامه. وتعرّض أربعة من أفراد العملية المختلطة وأحد موظفي برنامج الأغذية العالمي لإصابات متوسطة إثر اختراق المتظاهرين للسياح المحيط

بموقع الفريق. وأطلق حفظة السلام التابعون للعملية المختلطة طلقات تحذيرية لردع المتظاهرين، وعندما لم يُفلح هذا الإجراء في منعهم من دخول موقع الفريق، استُخدم أقل قدر ممكن من القوة، مما ألحق إصابات متوسطة بأربعة متظاهرين. وغادر أعضاء الوفد الموقع دون أن يتعرّضوا لأذى.

٢٤ - وفي جبل مرة، أفادت مصادر محلية بوقوع اشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد في روكورو (على مسافة ٥٨ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من نيرتيي) خلال الفترة من ٢٧ آذار/مارس إلى ٤ نيسان/أبريل. وأفيد بأن قريتي كيا (على مسافة ١٢ كيلومترا إلى الجنوب من روكورو) وهيلادريشيد (على مسافة ثمانية كيلومترات إلى الشمال الشرقي من روكورو) قد دُمّرتا تماما. وأفاد سكان بورغو (على مسافة ١٤ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من روكورو) وفانقا (على مسافة ٢٠ كيلومترا إلى الشرق من روكورو) وأرو (على مسافة ستة كيلومترات إلى الشمال الشرقي من روكورو) وكولاي (على مسافة ١٦ كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من روكورو) بوقوع هجمات جوية شنتها القوات المسلحة السودانية. وتعلم العملية المختلطة ووكالات الأمم المتحدة الإنسانية بما تردّد من ادّعاءات بنزوح سكان إلى الجبال المحيطة أو إلى بلدة روكورو نتيجة لهذه الاشتباكات، وهي بصدد محاولة التحقق من صحّة الأعداد التي أفيد بها. وفي ٢ نيسان/أبريل، أوفدت العملية المختلطة دورية تحقّق إلى قرية سمارة، الواقعة على مسافة خمسة كيلومترات إلى الشرق من سورتوي الواقعة شمال روكورو. ولاحظت الدورية وجود حفرتين في أرض المنطقة وشظايا معدنية وأحجار مهشّمة، ولكن لم يُفد بحدوث إصابات أو وفيات من جرّاء الانفجار.

٢٥ - أمّا بالنسبة إلى النزاعات التي تنشب بين الطوائف المحلية، فقد أسفرت حادثة سرقة ١٥٠ رأس ماشية من تجمّع للزغاوة في حلة عبد الله مصطفى (على مسافة ٢٠ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من شنقل طوباوية بشمال دارفور)، في ٢٢ شباط/فبراير، على أيدي نفر من أهالي قبيلة البرقد، عن اشتباك بين أهالي البرقد، تدعمهم قوات الدفاع الشعبي التي أنشأتها الحكومة، وأهالي الزغاوة، يدعمهم جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي. وعلمت العملية المختلطة من الأهالي المحليين أن ستة من أهالي البرقد قد قتلوا خلال الاشتباكات. وفي ٢٨ شباط/فبراير، وقع اشتباك آخر بين جماعة من البرقد تدعمها قوات الدفاع الشعبي وجماعة من الزغاوة يدعمها جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي في أبو دليق (على مسافة ٤٥ كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من الفاشر بشمال دارفور). ولئن كانت الأعمال القتالية قد انحسرت بعد ذلك، فإن العلاقات بين الطائفتين ما زالت متوتّرة. وفي سبيل تعزيز المصالحة، بذلت العملية المختلطة جهودا مع لجنة دارفور للسلام والمصالحة ومع الإدارة

الأهلية ومع لجان المصالحة التقليدية. غير أنه لم يكن لدى الطرفين استعداد للدخول في عملية مصالحة.

٢٦ - وبالنسبة إلى حرية تنقل أفراد العملية المختلطة، قامت السلطات الحكومية بتقييد حركة ١٧ دورية من بين الدوريات البرية البالغ عددها ١٧٢ ١٤ دورية، التي سيرتها العملية في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ آذار/مارس، مقارنةً بما عدده ٣١ دورية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وجرى تقييد حركة أفراد العملية المختلطة على أيدي قوات الحركات في حادثة واحدة وقعت في ١٩ شباط/فبراير، عندما رابطت مجموعة كبيرة من مقاتلي حركة العدل والمساواة لمدة يومين في مواجهة دورية تابعة للعملية المختلطة قرب أم برو (شمال دارفور). وتم حل هذه المشكلة بعد إرسال تعزيزات لقوات العملية المختلطة. ومن بين الرحلات الجوية البالغ عددها ٤٦٠ ٤ رحلة، التي قامت بها العملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك ١١٦ رحلة رفضت فيها السلطات الحكومية طلب الإذن بالطيران، وهو ما يمثل انخفاضاً عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق حين رُفض منح الإذن لـ ١٩٠ رحلة من أصل ٩١٠. وتذرعت السلطات الحكومية إماماً بعدم وجود إذن خطي من الهيئات المختصة أو بانعدام الأمن أو بالعمليات العسكرية الجارية لرفض السماح بالتحرك جواً وبراً. وكما هو مبين أعلاه، فإن الحركات المسلحة والقوات الحكومية ما زالت تمنع تحرك العملية المختلطة في مناطق الاقتتال و/أو المناطق الحساسة. ومن الأمور التي تبعث على القلق بشكل خاص مسألة السماح بالوصول إلى منطقة جبل مرة وإلى وجهات بداخلها. وخلال اجتماع آلية التنسيق الثلاثية الذي عُقد في ٢٨ آذار/مارس بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان، ناقشت مسألة حرية تنقل أفراد العملية المختلطة، وقال ممثلو حكومة السودان إنه سيكون بوسع العملية المختلطة الوصول إلى المناطق المعنية.

٢٧ - ومنذ تقرير الأخير، اجتمعت لجنة وقف إطلاق النار أربع مرات في الفاشر. وفي أواخر شباط/فبراير، قامت حركة التحرير والعدالة بتسمية ممثلها في الأفرقة المسؤولة عن إجراء عملية التحقق الأولي من قوات الحركة بالاشتراك مع العملية المختلطة. وقامت العملية المختلطة بنقل ما مجموعه ٥٢ من ممثلي الحركة في لجنة وقف إطلاق النار إلى ٢٦ موقع للأفرقة في مختلف أنحاء دارفور. وخلال الفترة من ٥ إلى ٩ آذار/مارس، قامت أفرقة التحقق التي يتألف كل منها من مراقب عسكري تابع للعملية المختلطة واثنين من ممثلي حركة التحرير والعدالة بأعمال التحقق الأولي من وحدات الحركة باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً لتلقي الدعم اللوجستي غير العسكري وفقاً لوثيقة الدوحة. واستند التحقق من الوحدات إلى قوائم بأعداد الأفراد وكميات المعدات العسكرية وفرقها الحركة وصدقت عليها العملية المختلطة. وستستخدم لجنة وقف إطلاق النار هذه المعلومات أيضاً لأغراض نزع السلاح والتسريح

وإعادة الإدماج ولأغراض التخطيط للدمج. وسُجّرت عملية تحقق أكثر تفصيلاً وفقاً لوثيقة الدوحة قبل بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملية دمج قوات الحركة في القوات المسلحة السودانية.

٢٨ - ورغم أنه كان من المقرر إجراء التحقق في ٤٦ موقعا، فقد قام جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، وجيش تحرير السودان - فصيل الإرادة الحرة، وأفراد في جهاز الأمن والمخابرات الوطني بمنع الأفرقة من الوصول إلى سبعة مواقع. وفي خمسة من هذه المواقع السبعة، باءت محاولات التفاوض مع فصيلي عبد الواحد والإرادة الحرة بجيش تحرير السودان بالفشل. وتعدّرت إجراءات عمليات التحقق في هذه المواقع خلال الفترة الزمنية المخصصة. وفي كل من الواقعتين المتبقيتين، قيّدت حركة الفريق في بادئ الأمر بواسطة جهاز الأمن والمخابرات الوطني، ثمّ سُمح له بالتحرك إلى وجهته بعد اتصالات تمت بين العملية المختلطة وضباط اتصال بالقوات المسلحة السودانية. وفي ١١ موقعا آخر، اكتشف الفريق عند وصوله خلوا المكان من أي قوات تابعة للحركة. وفي عدد من المواقع الأخرى، تعطلت عملية التحقق بسبب مشاكل داخلية في الحركة، حيث تضاربت ادّعاءات أكثر من قائد يزعم تولّيه قيادة الوحدة. وبناء على ذلك، مُدّدت العملية ليومين حلّت الحركة خلالهما المشكلة فأمكن بدء التحقق في المواقع. ويجري حاليا وضع التقرير النهائي الموحد للعملية في صيغته النهائية لعرضه في الاجتماع المقبل للجنة وقف إطلاق النار وفقاً لوثيقة الدوحة.

### الأمن والسلامة

٢٩ - ظل عدد الحوادث التي تنطوي على الإجمام في دارفور، والتي سجتلتها البعثة، ثابتا نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد تم توثيق ما مجموعه ٢٣٦ حالة من حالات قطع الطرق، بما في ذلك ١٠ حوادث اشتملت على عمليات اختطاف للسكان المحليين (بالمقارنة مع ٢٦٤ حالة من حالات قطع الطرق، اشتملت على ١١ عملية اختطاف، في الفترة المشمولة بالتقرير السابق). وبلغ عدد الوفيات المسجلة الناجمة عن الأنشطة الإجرامية ٧٠ حالة وفاة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالمقارنة مع ٧١ حالة وفاة في الفترة السابقة.

٣٠ - وأسفرت الأعمال الإجرامية التي تستهدف أفراد العملية المختلطة عن وفاة اثنين من حفظة السلام. ففي ٢١ كانون الثاني/يناير، تصدت مجموعة من الرجال المسلحين المجهولين بالقرب من صالحه (جنوب دارفور) إلى دورية تابعة للعملية المختلطة، مما أدى إلى مقتل أحد أفراد حفظ السلام وإصابة آخر. واستولى مرتكبو العملية الإجرامية على أربع مركبات (استردت السلطات الحكومية اثنتين منها في وقت لاحق) وعلى معدات عسكرية. ونتيجة للتحقيقات في الحادث، طُلب من القوة المعنية معالجة أوجه القصور التشغيلية بالوحدة ذات

الصلة على وجه السرعة أو اتخاذ الترتيبات اللازمة لإعادتها إلى وطنها. وفي يوم ٢٤ شباط/فبراير، فتح مسلحون مجهولون النار على دورية تابعة للعملية المختلطة في الضعين، بوسط دارفور، مما أدى إلى إصابة اثنين من ضباط الشرطة. وفي ٢٩ شباط/فبراير، أطلق مجموعة من الرجال المسلحين المجهولين النار على دورية تابعة للعملية المختلطة قرب شعيرية (جنوب دارفور)، مما أدى إلى مقتل أحد أفراد حفظ السلام وإصابة ثلاثة آخرين. وهرب الجناة ومعهم مركبة ومعدات عسكرية. ولا يزال التحقيق جاريا.

٣١ - ووقعت، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، حادثتان اختطف فيهما اثنان من أفراد الأمم المتحدة. ففي يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير، اختطف مهندس طيران متعاقد مع العملية المختلطة من قبل أربعة مسلحين في منطقة المطار بنيالا (جنوب دارفور). وتم الإفراج عن المهندس المختطف سالما بعد ست ساعات عقب تدخل من جهاز الأمن والمخابرات الوطني. وفي يوم ٦ آذار/مارس، تم اختطاف اثنين من موظفي برنامج الأغذية العالمي (أحدهما دولي والآخر محلي) في نيالا (جنوب دارفور) من قبل ستة مسلحين. وأطلق سراح الموظف الوطني في نفس اليوم في كاس (جنوب دارفور). ويعمل برنامج الأغذية العالمي وحكومة السودان على تأمين الإفراج عن الموظف الدولي الذي لا يزال في الأسر.

٣٢ - وتمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير سرقة ما مجموعه ١٠ مركبات تابعة للعملية المختلطة، و ٦ مركبات تابعة لوكالات الأمم المتحدة، ومركبتان من مركبات المنظمات غير الحكومية الدولية في ١١ موقعا. بمختلف أنحاء دارفور، وذلك مقارنة بأربع مركبات تابعة للعملية المختلطة ومركبتين من مركبات المنظمات غير الحكومية الدولية تمت سرقتها في الفترة بين ١ تشرين الأول/أكتوبر و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وفي واحدة من هذه الحوادث، أصيب ضابط عسكري تابع للعملية المختلطة بجرح ناجم عن طلق ناري أثناء حادث سرقة سيارة في كتم (شمال دارفور) يوم ١٦ شباط/فبراير.

٣٣ - وفي ٢٤ شباط/فبراير، اعتقل اثنان من موظفي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، أحدهما دولي والآخر وطني، ومقر عملهما في جوك ماشار (شمال بحر الغزال، بجنوب السودان) من قبل شرطة حكومة السودان في سوق ببلدة سفاهه (على بعد ٥ كيلومترات تقريبا إلى الشمال من نهر كير/بولاية بحر الغزال و ٢٠٠ كيلومتر إلى الجنوب الشرقي من الضعين، بشرق دارفور). وأخذوا في البداية إلى بلدة أبو مطارق (شرق دارفور) القريبة، ثم نُقلوا إلى الضعين حيث لا يزالان محتجزين من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني. وفي ٢١ آذار/مارس، نظر قاض محلي في القضية المرفوعة ضد الموظفين وأوصى بأن

يقوم وزير العدل بإطلاق سراحهما. وتقوم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان والعملية المختلطة بتنسيق جهودهما من أجل الإفراج الفوري عن الموظفين الاثنین.

## رابعاً - الحالة الإنسانية

٣٤ - تسببت الأعمال العدائية بين جماعتي البرقذ والزغاوة، المدعومتين من قوات الدفاع الشعبي وجيش تحرير السودان - جناح ميني ميناوي، على التوالي، بمحلية دار السلام (شمال دارفور) في عمليات نزوح جديدة في الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أكدت المنظمة الدولية للهجرة أنه في ١٩ آذار/مارس كان قد وصل إلى معسكر زمزم ٣٠٣٢ ممن نزحوا مؤخرًا نتيجة للاشتباكات التي بدأت في شباط/فبراير في قرى علاونه، وأبو دليق، وساق النعام وحلة أسيط بالمنطقة. ولا تزال عملية التحقيق مستمرة. وقد اتخذت الوكالات الإنسانية الخطوات اللازمة لتقديم المساعدة للوافدين الجدد.

٣٥ - ولا يزال انعدام الأمن الغذائي يشكل مصدر قلق في أجزاء من دارفور بسبب ضعف المحصول نسبيًا في أعقاب هطول أمطار موسمية منخفضة ومتقطعة، ولا سيما في شمال دارفور حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية بنسبة ٣٠ في المائة وفقًا لتقديرات برنامج الأغذية العالمي، وارتفعت نسبة الأسر المعيشية التي تفتقر الأمن الغذائي أيضًا على مدى الأشهر الستة الماضية. وارتفعت أسعار المواد الغذائية أيضًا في جنوب وغرب دارفور بنسبة ١٦ و ٢٧ في المائة على التوالي خلال الفترة نفسها. إلا أن حالة الأمن الغذائي ظلت مستقرة نسبيًا في جنوب دارفور نتيجة لموسم الحصاد القوي. وواصل برنامج الأغذية العالمي، بدعم من الحراس الأمنيين التابعين للعملية المختلطة، أنشطته المتعلقة بتوزيع الغذاء، والتدخلات في مجال التغذية، والغذاء من أجل الانتعاش، وبرامج الوجبات المدرسية في جميع أنحاء دارفور.

٣٦ - وانخفضت المساعدة في مجال الرعاية الصحية في غرب دارفور في أعقاب انسحاب منظمة ميدير ومنظمة المعونة الطبية الدولية بسبب نقص التمويل المتاح. وكانت المنظمة الأولى تقوم بتشغيل ٢٦ مرفقًا للرعاية الصحية والثانية ٧ مرافق. وفي حين أن بعض المنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى أبدت استعدادها لتولي تشغيل بعض هذه المرافق، سيظل أكثر من ١٥ عيادة دون دعم. وفي شمال دارفور، أفادت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني أيضًا بوجود انخفاض في تقديم خدمات الرعاية الصحية بسبب مصاعب في نقل الأدوية إلى المرافق الموجودة بالمناطق الريفية نتيجة للقيود التي تفرضها الحكومة.

٣٧ - وقد أدى اندلاع مرض الخناق (الدفتيريا) في مخيمات النازحين في شمال دارفور، وهو ما تم التبليغ عنه لأول مرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، إلى حدوث ٩٩٢ حالة إصابة

مشتببه فيها و ١٧ حالة وفاة. وأصبح المرض تحت السيطرة منذ ذلك الحين. وقد أطلقت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ووزارة الصحة بشمال دارفور حملة توعية بمرض الخناق في المخيمات المتضررة.

٣٨ - وفيما يتعلق بتحسين فرص الحصول على المياه، قام مصرف التنمية الأفريقي في ٢٦ كانون الثاني/يناير، في إطار التعهدات التي قدمها المانحون خلال المؤتمر الدولي المعني بالمياه في دارفور الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠١١، بمنح مبلغ ٣,٣ ملايين يورو لحكومة السودان لتحسين البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، وكذلك لبناء القدرات المحلية في مجال إدارة وتشغيل الموارد المائية والبنية التحتية ذات الصلة. ومن المتوقع أن تستفيد ما بين ١٥ إلى ٢٠ بلدة ريفية من هذه المنحة.

٣٩ - وفي حين تمكنت الأوساط الإنسانية من الوصول إلى الغالبية العظمى من المجتمعات المحتاجة في دارفور، ومن تقديم المساعدة لها، فإن عمال الإغاثة يواجهون عقبات تحول دون الوصول إلى تلك المجتمعات في مناطق عديدة بسبب انعدام الأمن والقيود التي تفرضها الحكومة. وقد بقي الوصول متعذرا إلى منطقة غرب جبل مرة في وسط دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري العمل مع السلطات الحكومية وقادة الحركات المسلحة لتحسين إمكانية الوصول إلى تلك المناطق. كذلك تقوم السلطات الأمنية التابعة للحكومة بتقييد الحركة بين زالنجي ونيرتبي من حين لآخر، مبررة ذلك بانعدام الأمن. وفي جنوب دارفور، قلصت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من تحركاتها في الأجزاء الشرقية والجنوبية من الولاية، وخاصة على الطريق بين نيالا والضعين، وذلك بسبب القيود التي تفرضها الحكومة.

## خامسا - سيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان

٤٠ - تدهورت حالة حقوق الإنسان في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واشتملت بصفة رئيسية الحوادث التي سجلتها العملية المختلطة على الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والعنف الجنسي والجنساني، وانتهاكات الحق في السلامة الجسدية.

٤١ - وحسب المشار إليه في الفقرة ١٥ أعلاه، فقد انخفض عدد ضحايا الاعتقال والاحتجاز التعسفيين الذي سجلته العملية المختلطة من ٥٤ شخصا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ٢٥ شخصا في الفترة المشمولة بهذا التقرير. وارتفع العدد الإجمالي لانتهاكات حقوق الإنسان الموثقة من ١١٦ حالة تشمل ٢٧٣ ضحية إلى ١٤٨ حالة تشمل ٣٧٤ ضحية على مدى دورة الإبلاغ.

٤٢ - وفي واحدة من حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين المسجلة البالغ عددها ١٣ حالة، اعتقل طلاب من جامعة نيالا يوم ٢٠ شباط/فبراير بسبب مشاركتهم في مظاهرات أقيمت احتجاجا على إقالة عبد الحميد موسى كاشا من منصبه كوال لولاية جنوب دارفور. وفي ٢٧ آذار/مارس، كان أحد الطلاب المعتقلين لا يزال محتجزا لدى جهاز الأمن والمخابرات الوطني. وفي الحالات الـ ١٢ المتبقية، كان هناك ٢٤ شخصا محتجزا في مراكز الاعتقال التي يديرها جهاز الأمن والمخابرات الوطني، أو جهاز المخابرات العسكرية، أو الشرطة الحكومية. ولم تستطع العملية المختلطة تحديد سبب اعتقالهم أو تحديد وضعهم الحالي نظرا لرفض السلطات الموافقة على الطلبات التي قُدمت للحصول على معلومات عن المعتقلين أو للوصول إليهم.

٤٣ - وبلغ عدد انتهاكات الحق في السلامة البدنية التي وثقتها العملية المختلطة ٧٣ حالة تشمل ٢٣٢ ضحية، مقارنة بما عدده ٥٧ حالة تشمل ١٣٨ ضحية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وانطوى ما مجموعه ٣١ حالة على هجمات مسلحة على المدنيين على أيدي مهاجمين مسلحين مجهولين جرت خلالها أيضا سرقة الضحايا. أما الحالات المتبقية، والتي لا تتضمن السرقة، فقد اشتملت على ٣ حالات تعذيب، و ٣ حالات اختطاف، و ١٤ من حالات الاعتداء الجسدي بقصد التهديد والترهيب، و ١٣ حالة تعرض فيها الضحايا إلى إصابات، و ٩ من حالات التحرش الجنسي.

٤٤ - وسجلت العملية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ٣١ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني اشتملت على ٤١ ضحية، من بينهم ١٢ من القُصّر. ويمثل هذا انخفاضاً من ٣٧ حالة اشتملت على ٥٣ ضحية (من بينهم ٢٩ قاصراً) في الفترة السابقة. ومن بين الحالات البالغ عددها ٣١ حالة، التي تم تسجيلها خلال الفترة قيد الاستعراض، تم الإبلاغ عن ١٧ حالة إلى الشرطة الحكومية، وعن حالتين إلى الشرتاي المحلي (وهو كبير قادة المجتمع المحلي) نظراً لعدم تواجد الشرطة في المنطقة، وهناك ١٢ حالة لم تبلغ بها الشرطة أو قادة المجتمع المحلي.

٤٥ - وقامت العملية المختلطة برصد تحقيقات الشرطة وإجراءات المحاكم بشأن الحوادث التي تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك حالات العنف الجنسي والجنساني. وفي جلسة عقدت في كاس (جنوب دارفور)، في ٢٢ كانون الثاني/يناير، صدر حُكم بالإعدام على ٨ متهمين بالاغتصاب. أما المدعى عليه التاسع فقد حُكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات، في حين تمت تبرئة العاشر نظراً لعدم كفاية الأدلة. ودعت العملية المختلطة الجهات المعنية إلى عدم استخدام عقوبة الإعدام. وفي ٢٦ شباط/فبراير، أذانت

محكمة في ولاية جنوب دارفور شخصا لشروعه في اغتصاب قاصر وحكمت عليه بالسجن لمدة ١٥ عاما.

٤٦ - وواصلت العملية المختلطة التشجيع على تعزيز حماية النساء والفتيات في دارفور. وفي ١٧ شباط/فبراير، عقدت العملية حلقتي عمل عن مشاركة المرأة في عملية السلام، وعن العنف الجنسي والجنساني وتعميم المنظور الجنساني في نيرتيي (غرب دارفور). وبالإضافة إلى ذلك، واصلت العملية العمل مع الزعماء الدينيين بشأن الوقاية من العنف الجنسي والجنساني.

٤٧ - وفي ما يتعلق ببناء قدرات القضاء وسلطات السجون في الولاية، يسرت العملية المختلطة إجراء دورة تدريبية على مهارات الحاسوب مدتها خمسة أسابيع استفاد منها ١٥ من ضباط السجون في مدينة الجنيينة (غرب دارفور). وفي ١٥ شباط/فبراير، سلمت العملية اثنين من المشاريع السريعة الأثر المنجزة إلى مدير السجون بولاية جنوب دارفور. ونظمت العملية المختلطة ستة برامج لفائدة ٢٢٣ من ضباط الشرطة (٢١١ من الذكور و ١٢ من الإناث) في مجال تدريب القادة الميدانيين، ومهارات الحاسوب، والتحقيق في موقع الجريمة، والإسعافات الأولية.

٤٨ - وفي ٢١ شباط/فبراير، وافق مركز تدريب القضاة التابع للجهاز القضائي السوداني على المشاركة في التدريب الذي تجريه العملية المختلطة في مجال حقوق الإنسان الدولية ومعايير القانون الإنساني الدولي. وسيتم تدريب القضاة المحترفين والقضاة التقليديين في جميع أنحاء دارفور خلال هذا العام. ويجري حاليا وضع الجدول الزمني للتدريب.

٤٩ - وقام الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان، محمد شندي عثمان بزيارة الخرطوم ودارفور في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير. وتم الاتفاق خلال مشاوراته مع السلطات السودانية على أن يقوم، بمساعدة من العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري، حسب الاقتضاء، بإنشاء لجنة لتقييم الاحتياجات الشاملة تقوم باقتراح برنامج شامل للمساعدة الفنية وبناء القدرات لمعاونة الحكومة على التصدي للشواغل الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان وحماية المدنيين في السودان، بما في ذلك في دارفور.

## حماية الطفل

٥٠ - في أعقاب تقديم جيش تحرير السودان - فصيل الإرادة الحرة، وهو أحد الأطراف الموقعة على إعلان الالتزام باتفاق سلام دارفور، تقريره المرحلي النهائي عن تنفيذ خطة عمله لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم كمحاربين إلى العملية المختلطة، في ١٥ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠١١، سُجِّلَ أربعون طفلاً كانوا يرتبطون به سابقاً، في منطقتي ملحة وكافود (شمال دارفور)، لدى مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان بغرض إعادة إدماجهم. وتتفاوض العملية المختلطة حالياً على خطط عمل مماثلة مع جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، وحركة التحرير والعدالة، وحركة العدل والمساواة، وجماعات مسلحة أخرى أصغر حجماً. وأبلغت الجهات المعنية بتنسيق شؤون القوات المسلحة السودانية في وزارة الدفاع العملية المختلطة بأن وزير الدفاع، الفريق عبد الرحيم محمد حسين، وافق على صياغة خطة عمل لن يقتصر تطبيقها على القوات المسلحة السودانية فحسب، بل سيسري أيضاً على سائر الجماعات المسلحة المرتبطة بها، كالجماعات التابعة لوزارة الداخلية، وجميع تلك الجماعات مدرجة في قائمتي الخاصة بالأطراف التي تجند الأطفال وتستخدمهم بتلك الصفة.

## سادسا - حماية المدنيين

٥١ - واصلت العملية المختلطة تنفيذ استراتيجيتها المتعلقة بحماية المدنيين. وفي هذا الصدد، نُقِلَ حتى الآن ٢٢ موظفاً مدنياً من ذوي الخبرة في الشؤون المدنية وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية وسيادة القانون، من المقر الرئيسي لبعثة العملية المختلطة والمقار الكائنة في الولايات إلى ٢١ موقعاً من مواقع الأفرقة التابعة لها في شتى أرجاء دارفور من أجل رصد مسائل حماية المدنيين وتقديم تقارير عنها، وتقديم المساعدة التقنية للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة، والعمل عن كثب مع السلطات المحلية ووكالات المعونة الإنسانية في المناطق الواقعة خارج مراكز المدن الرئيسية.

٥٢ - وقام فريق الأمم المتحدة القطري، وعلى وجه التحديد المجموعة المعنية بالحماية في دارفور والفريق العامل المعني بحماية المدنيين، بحصر التحديات الراهنة في مجال الحماية والقدرات المتاحة للتصدي لها في ولايتي وسط وشرق دارفور الجديدتين. وخلص التقييم إلى أنّ معظم الوكالات العاملة في المجال الإنساني لها حضور ما في الولايات، وإن تفاوتت مستوياته، وأنّ الشواغل الرئيسية المتصلة بالحماية تشمل، في جملة ما تشمله، المدنيين من السودانيون الجنوبيين المقيمين في الضعين ممن بقوا فيها بعد انفصال جنوب السودان. وتنص مذكرة التفاهم المؤرخة ١٢ شباط/فبراير المبرمة بين السودان وجنوب السودان على أن يقدم السودانيون الجنوبيون المقيمون في السودان طلبات للحصول من حكومة السودان على تأشيرات دخول وتصاريح بالعمل، وذلك بحلول ٨ نيسان/أبريل. إلا أنّ الحكومة لم تبدأ بعد في شن حملة إعلامية عن هذا الموضوع في دارفور بسبب انعدام التمويل. وقد واصلت المنظمة الدولية للهجرة نقل السودانيون الجنوبيين من الخرطوم وكوسبي (ولاية النيل الأبيض)

حوماً إلى بلدهم، ولكن قدراتها في دارفور محدودة، لذا لم تتمكن من تقديم هذه المساعدة هناك. ولم يجر بعد إنشاء قنصلية لجنوب السودان في الخرطوم لتقوم بإصدار الوثائق اللازمة لتسجيل السودانيين الجنوبيين المقيمين في السودان لدى السلطات المعنية في حكومة السودان. وتشاور أوساط المساعدة الإنسانية بشأن الإجراءات الكفيلة بتحسين تنسيق أنشطة الحماية، مع مسؤولي حكومة الولاية المعينين حديثاً، بما يشمل حماية مواطني جنوب السودان المقيمين في شرق دارفور.

## سابعاً - نشر العملية المختلطة وعملياتها

٥٣ - في ٣١ آذار/مارس، بلغ قوام الموظفين المدنيين في العملية المختلطة ما نسبته ٨٥ في المائة من القوام المعتمد البالغ ٢٨٥ موظفاً، (١٠٩٦ موظفاً دولياً، و ٢٩٠٥ موظفين وطنيين، و ٤٧٧ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة). وتواصل العملية التخفيف من الأخطار الأمنية وتحسين ظروف المعيشة من أجل تحسين حالة استقدام الموظفين والإبقاء عليهم.

٥٤ - وبلغ قوام الأفراد العسكريين في العملية المختلطة ١٨٠٨٢ فرداً، أي ما يمثل ٩٢,٤ في المائة من القوام المأذون به البالغ ١٩٥٥٥ فرداً. ويشمل هذا العدد ١٧٤٥٨ جندياً، و ٣١٩ ضابطاً أركاناً، و ٢٣١ مراقباً عسكرياً، و ٧٤ ضابطاً اتصالاً.

٥٥ - وبلغ قوام أفراد الشرطة في العملية المختلطة ٣٠٠٧ أفراد (٨٢ في المائة منهم من الرجال و ١٨ في المائة من النساء)، أي ما يمثل ٧٩,٧ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٣٧٧٢ فرداً. ونُشر ما مجموعه ١٦ وحدة من وحدات الشرطة المشكّلة المأذون بها البالغ عددها ١٩ وحدة (تضم ٢٢٣٥ فرداً، أي ٨٤ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٢٦٦٠ فرداً). ومن المقرر نشر وحدة إضافية بحلول منتصف عام ٢٠١٢.

٥٦ - وفي الفترة الممتدة من ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢، أصدرت الحكومة ١٤٣٩ تأشيرة دخول جديدة لأفراد العملية المختلطة. وفي ٣١ آذار/مارس، كان عدد الطلبات المقدمة للحصول على تأشيرات دخول التي لم يبت فيها ٧٢٩ طلباً، منها ٣٩٣ لضباط شرطة مدنيين، و ١٢٢ لمتعاقدين، و ١٠١ لموظفين مدنيين، و ٩٥ لأفراد عسكريين، و ١٨ لزائرين رسميين. وواصلت العملية المختلطة حث مسؤولي الحكومة على تجهيز طلبات التأشيرات التي لم يبت فيها، لا سيما طلبات ضباط الشرطة، والتعجيل بإصدار التأشيرات الجديدة وفقاً لاتفاق مركز القوات.

٥٧ - وبعد سلسلة من الاجتماعات بين العملية المختلطة والمسؤولين في الحكومة، أُفِرَجَ، في ١٠ كانون الثاني/يناير، عن ٤٤٧ حاوية معدات وإمدادات للعملية المختلطة كانت محتجزة لدى سلطات الجمارك في بورسودان منذ أيار/مايو ٢٠١١. وقد نُقِلت تلك الحاويات، التي كان جُلُّ شحنتها أثاثاً ضرورياً لتشييد المكاتب وأماكن الإقامة، إلى مرافق العملية المختلطة في دارفور.

٥٨ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قامت العملية المختلطة بتسيير ١٧٢ ١٤ دورية، منها ٢٢٩ ٧ دورية روتينية، و ١٥٣ ٢ دورية لوجستية وإدارية، و ١٠٣ ٢ دورية ليلية، و ٤٠١ ١ دورية قصيرة المدى، و ٥٦٨ دورية بعيدة المدى، و ٧١٨ عملية حراسة في إطار مهام إنسانية. وقامت شرطة العملية المختلطة بتسيير ما مجموعه ٩١١ ١٠ دورية، منها ٧٩٣ ٥ دورية داخل مخيمات النازحين، و ٣٠١٤ دورية في البلدات والقرى، و ١٧٨٠ دورية متوسطة المدى، و ٣٢٤ دورية بعيدة المدى.

٥٩ - وطرأت زيادة ضئيلة على عدد القوات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة التي استوفت احتياجاتها من المعدات المملوكة للوحدات حسب ما تنص عليه مذكرات التفاهم المبرمة مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطية. غير أن تلك الزيادة لم تتحل في حدوث تحسن كبير في مجمل القدرات التشغيلية وقدرات الاكتفاء الذاتي المتوافرة لدى الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة. ومن مجموع الوحدات المنشورة في العملية المختلطة البالغ عددها ٥٤ وحدة، زاد عدد الوحدات التي استوفت احتياجاتها من المعدات المملوكة لها من ٢٢ وحدة إلى ٢٥ وحدة. ويعاني العديد من الوحدات التي لا تفي بالمعايير المطلوبة من نقص كبير. وتواصل الأمانة العامة العمل مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطية كي تتخذ تلك البلدان إجراءات كفيلة بتمكين بقية الوحدات من استيفاء الاحتياجات المنصوص عليها في مذكرات التفاهم. ويؤدي التقصير في تلبية الاحتياجات من المعدات الرئيسية إلى عرقلة جاهزية الوحدات للانتشار والحد من قدرة العملية على تكليف تلك الوحدات بالمهام اليومية. والأهم من ذلك، أن هذا النقص يعرض حفظة السلام للخطر ويؤثر على سلامة الأفراد غير المسلحين وموظفي الإغاثة التابعين للعملية المختلطة الذين تتولى تلك القوات حراستهم.

٦٠ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تم حفر سبعة آبار مياه إضافية، ليصبح بذلك العدد الكلي للآبار المكتملة منذ نشر العملية المختلطة ٥٥ بئراً. وهذه الآبار يُشترك في استخدامها مع المجتمعات المحلية.

٦١ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير إنجاز ما مجموعه ١١ مشروعاً سريع الأثر، مع وجود ٢٤٢ مشروعاً إضافياً في مراحل مختلفة من الإنجاز. وانشأت العملية المختلطة آلية داخلية جديدة لتسريع وتيرة تنفيذ المشاريع، تشمل إجراءاتها اتباع نهج لا مركزي في عملية الموافقة على المشاريع المقترحة وزيادة إشراك أفراد الشرطة والأفراد العسكريين التابعين للعملية المختلطة فيها.

٦٢ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٨٣ (٢٠١١)، قدمت العملية المختلطة، في الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٨ آذار/مارس، تدريباً للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لما عدده ٩٥٣ مسؤولاً حكومياً، من بينهم أفراد شرطة وأفراد عسكريون وحراس سجون، و ٦٤١ من أفراد المجتمع المحلي، منهم نازحون وممثلون للمجتمع المدني وسجناء.

٦٣ - وفي الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير، اجتمع الأمين العام المساعد المعني بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، السيد ديميتري تيتوف، بمسؤولين في حكومة السودان؛ ومسؤولين محليين في دارفور؛ وممثلين للمجتمع المدني، بمن فيهم النازحون؛ وبموظفين من العملية المختلطة في الخرطوم ودارفور، ضمن آخرين، بهدف مناقشة سبل المضي قدماً في المسائل المتعلقة بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية في دارفور. وفي اجتماعاته مع المسؤولين في الحكومة، تناول الأمين العام المساعد الطلب الذي قدمته السلطات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لوقف جميع أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بإجراءات مكافحة الألغام في دارفور على أساس أن تلك المنطقة خالية من الألغام الأرضية. وأوضح الأمين العام المساعد أن أنشطة العملية المختلطة في مجال مكافحة الألغام تتضمن طائفة واسعة من العمليات، تشمل إزالة الذخائر غير المنفجرة وإذكاء وعي الجمهور بمخاطر تلك الأجهزة. ومن ثم، استأنفت العملية المختلطة في ٢٥ كانون الثاني/يناير عملياتها الرامية إلى الحد من الخطر الذي تشكله الذخائر غير المنفجرة في دارفور. وفي هذا السياق، وجد تقييم أُجري في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير لتسعة كيلومترات من الأراضي و ٩٩ كيلومتراً من الطرق أنها خالية من الذخائر غير المنفجرة. وإضافة إلى ذلك، جرى تحديد مواقع ٦٥ قطعة من الذخائر غير المنفجرة و ٢ ١٩٧ طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة، وتدميرها. وتحققت العملية المختلطة أيضاً من خلو منطقة سطحية مساحتها ٦٠ ٠٠٠ متر مربع ومنطقة تحت سطحية مساحتها ٤٠٠ متر مربع من الذخائر غير المنفجرة. وعلاوة على ذلك، قدمت دورات تدريبية للتوعية بمخاطر الذخائر غير المنفجرة استفاد منها ٢٥ ٧٨٤ شخصاً.

٦٤ - واستمر العمل بتقنية وصل شبكات البث الإذاعي لتوعية المجتمعات المحلية، إذ توفر هيئة الإذاعة السودانية مساحات إذاعية لبث برامج مدتها ساعة مرتين يومياً على الموجات القصيرة. وقد طلبت هيئة الإذاعة، في شباط/فبراير، تمديد اتفاق الوصل الحالي لمدة عام واحد. إلا أن العملية المختلطة فضلت تمديد هذا الترتيب لفترة ثلاثة أشهر في انتظار إحراز تقدم في الحصول على ترخيص بالبث الإذاعي المستقل. وأبرمت أيضاً اتفاقات مع محطات إذاعة ولايات دارفور الثلاث في ذلك الحين، وبدأت تلك المحطات تبث برامج العملية المختلطة على موجات التضمين الترددي (FM).

### ثامنا - التقدم المحرز مقارنة بالنقاط المرجعية المحددة للعملية المختلطة

٦٥ - أحرز بعض التقدم مقارنة بالنقطة المرجعية الأولى، وهي تحقيق حل سياسي شامل للتراع. وتضمن ذلك إحراز تقدم في تنفيذ وثيقة الدوحة، على النحو المشار إليه في الفقرات من ٣ إلى ١٠ من هذا التقرير. وفي حين أن المفاوضات بين الحكومة والحركات غير الموقعة لم تستأنف بعد، أفاد الزعماء في المنطقة باستعدادهم لتشجيع الطرفين على الشروع في الحوار.

٦٦ - وتتعلق النقطة المرجعية الثانية باستعادة بيئة مستقرة وآمنة في جميع أنحاء دارفور. ومع أن الوضع الأمني العام في دارفور ظل دون تغيير نسبي، فقد وقعت اشتباكات بين الحكومة والحركات المسلحة، خصوصا في منطقة وسط دارفور، ولا تزال مخاطر اللصوصية والإجرام كما هي إلى حد كبير.

٦٧ - وتتعلق النقطة المرجعية الثالثة بتعزيز سيادة القانون والحوكمة وحماية حقوق الإنسان. وفي حين أن الحالة العامة لحقوق الإنسان والعنف الجنساني لم تتغير كثيرا في دارفور، فقد واصلت العملية المشتركة تقديم الدعم التقني واللوجستي لتعزيز قدرات مواجهة العنف الجنساني وقدرات الجهاز القضائي والسجون.

٦٨ - وتتعلق النقطة المرجعية الرابعة بتحقيق استقرار الحالة الإنسانية وتيسير وصول العون الإنساني إلى السكان المحتاجين للمساعدة. وعموما، ظلت الحالة الإنسانية في دارفور مستقرة نسبيا خلال الفترة قيد الاستعراض، باستثناء حالات نزوح المدنيين الجديدة من محلية دار السلام إلى مخيم زمزم. وظل وصول المساعدات الإنسانية إلى منقطة غرب جبل مرة مقيدا ولا تزال القيود المفروضة على تسليم الإمدادات الطبية الأساسية إلى منطقة سورتوني (شمال دارفور) قائمة. وسعت العملية المختلطة إلى تعزيز الحماية المادية للمدنيين وتيسير عمل الوكالات الإنسانية من خلال زيادة متوسط عدد الدوريات اليومية من ١٦٠ دورية في

الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ٢٤٤ في الفترة قيد الاستعراض، ومن خلال نشر الموظفين المدنيين في مواقع الأفرقة.

## تاسعا - استعراض الأفراد النظاميين

٦٩ - عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٠٣ (٢٠١١)، أجرت الأمانة العامة، بالتنسيق مع العملية المختلطة والاتحاد الأفريقي وفريق الأمم المتحدة القطري، استعراضاً لأفراد العملية المختلطة النظاميين بهدف ضمان الاستخدام الفعال والكفاء للموارد العسكرية وموارد الشرطة في تنفيذ ولاية العملية.

٧٠ - واستُهل الاستعراض بإجراء تقييم لديناميات الصراع في الميدان وتحليل للاتجاهات المتوقعة في الأجل المتوسط. وبعد ذلك، درست العملية المختلطة، بالاشتراك مع موظفي الدعم من الأمانة العامة، العناصر العسكرية وعناصر الشرطة ومفاهيم الدعم اللازم للعمليات من أجل استبانة التعديلات المطلوبة لكفالة مواجهة التحديات الأمنية الميدانية الحالية والمتوقعة بأكبر قدر من الفعالية.

٧١ - وفي شباط/فبراير، قام فريق رفيع المستوى، يتألف من ممثلين عن الاتحاد الأفريقي وفريق الأمم المتحدة القطري والأمانة العامة، بزيارة نظرائهم في العملية المشتركة بالفاشر للتحقق من صحة استنتاجات تقييم النزاع واستعراض الموظفين لمفاهيم العمليات من أجل تحديد المجالات التي سيكون من المناسب إجراء تعديلات فيها، فيما يتعلق بحجم القوات من الأفراد النظاميين وتشكيلها.

٧٢ - وتتصل النقاط الرئيسية المستخلصة من تقييم النزاع بالتغيرات على أرض الواقع منذ إنشاء البعثة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وفي هذا الصدد، انخفضت عموماً المواجهات المباشرة بين الحكومة والمجموعات المسلحة، مع تركّز القتال في مناطق معينة، خاصة في الجزء الشمالي من جنوب دارفور وفي مناطق تقع في النصف الجنوبي من شمال دارفور. ولا يتسنى التنبؤ بالاشتباكات، فهي مرهونة بحركة العناصر المسلحة والعمليات العسكرية التي تقوم بها الحكومة لطردهم من الجيوب التي لا يزالون يسيطرون عليها. ولا يزال تأثير هذه الاشتباكات ينعكس على حماية المدنيين.

٧٣ - وقد برز الإجرام باعتباره أكبر تهديد للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني. وفي حين أن الحكومة قد أبدت التزامها بالتصدي للإجرام، فإنها تواجه تحديات كبيرة في القيام بذلك، ويرجع ذلك إلى ضعف قدرات قطاع الشرطة والقطاع القضائي، والديناميات السياسية على أرض الواقع.

٧٤ - والإجرام على طرق النقل، في مخيمات النازحين وحولها، وفي المناطق الحضرية، فضلا عن العنف ذي الدوافع السياسية والتراع القبلي على الموارد، تعد جميعها عناصر رئيسية في ديناميات الوضع الأمني الحالي في دارفور.

٧٥ - ومع بدء عودة النازحين - رغم أنها بأعداد قليلة نسبيا حتى الآن، والجهود الموصى بها في وثيقة الدوحة وإنشاء سلطة دارفور الإقليمية لدعم عودة المزيد من النازحين، سوف ينصب التركيز الرئيسي في الأجل المتوسط على بسط الأمن في مناطق العودة.

٧٦ - وعلى ضوء استنتاجات تقييم النزاع، أوصي الاستعراض بإعادة تشكيل أفراد العملية المختلطة النظاميين للتركيز على المناطق التي تتعرض لأعلى تهديدات أمنية في دارفور، على أن تركز القوات العسكرية على مناطق النزاع المسلح وتوفير الأمن في تلك المناطق، وأن تركز الشرطة على تهديدات الإجرام في المناطق التي يتركز فيها وجود النازحين بكثافة وبناء القدرات لدعم عودتهم.

٧٧ - وفي حين أنه سيجري الاحتفاظ بجميع مواقع الأفرقة الحالية، فسيُعدّل عدد القوات في كل موقع من مواقع الأفرقة بما يتناسب مع مستوى المخاطر. وسيؤدي هذا التعديل إلى تحول شامل في مركز ثقل العناصر العسكرية بالعملية المختلطة إلى المناطق الأكثر تعرضا لخطر اندلاع نزاع مسلح. كما ستسهل إعادة النشر هذه زيادة تواتر الدوريات ومدتها، بما في ذلك زيادة استخدام قواعد العمليات المؤقتة. وسوف تقترن إعادة تشكيل وضع قوات العملية المختلطة العسكرية بتعزيز احتياطي القوات لكي يتسنى تعزيز القوات سريعا في المناطق التي تتعرض لتهديدات مستجدة. والهدف من ذلك هو ترشيد القوات العسكرية للعملية، وبالتالي، زيادة القدرة على التصرف بصورة أكثر استباقا من أجل درء الأخطار التي تهدد الميدان والتصدي لها.

٧٨ - ويجري استعراض الحاجة إلى الإبقاء على بعض الوحدات التمكينية التي دعمت إنشاء العملية. وقد تم في هذا الصدد تكوين معظم أفرقة المواقع ويجري التوسع في الاستعانة بعقود محلية، وبالتالي التخفيف من الحاجة إلى بعض تلك الوحدات.

٧٩ - وقد تبين من الاستعراض أيضا أن هناك تداخلا في استخدام الحراسة العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة وأن تحديد مهام أفراد الشرطة والأفراد العسكريين على نحو أكثر دقة يمكن أن يحقق مزيدا من الكفاءة في استخدامهم.

٨٠ - وفي هذا الصدد، سينصب تركيز العناصر العسكرية على مناطق الاشتباكات المسلحة والقيام بدوريات بعيدة المدى لكفالة أمن المنطقة، في حين أن وحدات الشرطة المشكّلة ستركز على توفير الأمن لفرادى ضباط الشرطة من أجل معالجة المسائل المتعلقة

بالإحرام داخل مخيمات النازحين والمراكز الحضرية وما حولها. وإضافة إلى ذلك، سيعُدّل برنامج العملية المختلطة لتدريب الشرطة بحيث يوفر الدعم للحكومة وسلطة دارفور الإقليمية المنشأة حديثاً من أجل إيجاد القدرة اللازمة لتعزيز الأمن في مناطق العودة.

٨١ - وستُنشأ مراكز عمليات مشتركة على مستوى مواقع الأفرقة لكي يتسنى إسناد الأنشطة اليومية على نحو لامركزي، ومن ثمّ تفادي التداخل الذي يمكن أن يحدث عندما تسند المهام على مستويات أعلى. ومع نشر الموظفين الفنيين المدنيين على مستوى مواقع الأفرقة، ستتخرب العناصر الفنية أيضاً في أنشطة مراكز العمليات المشتركة.

٨٢ - واستناداً إلى نتائج الاستعراض وتوصياته على النحو المبين أعلاه، أعتزم المضي قدماً في إجراء تعديلات بغية تقليص حجم العملية المختلطة، تشمل نحو ٢٠٠ ٤ من العناصر العسكرية و ٢٨٠ من عناصر وحدات الشرطة المشكّلة و ٤٦٠ ١ من ضباط الشرطة، وإعادة تشكيل العناصر المتبقية حسب مقتضى الحال. وأوصي مجلس الأمن بأن يأذن بتخفيض مماثل في مستوى القوات المأذون بها.

## عاشراً - ملاحظات

٨٣ - أود أن أعرب عن ترحيبي بإنشاء سلطة دارفور الإقليمية باعتبار ذلك خطوة هامة في تنفيذ وثيقة الدوحة، فضلاً عن إنشاء المفوضية القومية لحقوق الإنسان وتعيين مدع عام لمحكمة دارفور الخاصة وتحويله ولاية قضائية تشمل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في دارفور منذ عام ٢٠٠٣.

٨٤ - ومن المهم بصفة خاصة ملاحظة أن سلطة دارفور الإقليمية تتمتع الآن بالقدرة على إحداث تحسينات ملموسة في حياة سكان دارفور من خلال توفير منافع السلام، ولا سيما في مجالات إعادة الإعمار وتقديم الدعم لعودة النازحين واللاجئين أو إعادة توطينهم. وفي هذا الصدد، يقع على عاتق الأطراف الموقعة ضمان أن يتوافر لسلطة دارفور الإقليمية ما يكفي من موارد وقدرات للاضطلاع بمسؤوليتها، ولا سيما تمكين السلطة، من خلال الوفاء بالتعهدات بتقديم مساهمات لصندوق إعادة إعمار وتنمية دارفور ونظام التمويل البالغ الصغر لدعم أنشطة در الدخل. وإذ أؤكد من جديد التزام الأمم المتحدة بدعم عمل سلطة دارفور الإقليمية، فإني أرحب بالجهود التي تبذلها العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري لتحديد المجالات التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن توفر فيها الدعم لأعمال سلطة دارفور الإقليمية من أجل تنفيذ وثيقة الدوحة، وأدعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة أيضاً، حسب الاقتضاء.

٨٥ - والآن بعد إجراء التحقّق الأولي من قوات حركة التحرير والعدالة، أتوقع أن يحرز الطرفان، بالتعاون مع مفوضية وقف إطلاق النار، تقدماً ملموساً، وذلك على وجه الخصوص من خلال إدخال تحسينات على الوضع الأمني داخل مخيمات النازحين وما حولها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ الأحكام المتعلقة بتزاع سلاح الميليشيات المسلحة في الوقت المناسب؛ والتحكم في أسلحة المدنيين؛ وإنشاء آلية التنسيق المشترك بين حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة. وأشار إلى أن مقاتلي الحركة يحتاجون إلى دعم لوجستي غير عسكري، كالمأوى والمستلزمات الطبية والعلاج والملبس والغذاء والماء. وفي حين أن هذه هي مسؤولية الحكومة في المقام الأول، فإنني أدعو الشركاء الدوليين إلى تقديم المساعدة في هذا الصدد.

٨٦ - وينبغي مواصلة تعزيز رغبة سكان دارفور في الانخراط في حوار داخلي وعملية سياسية داخلية. ومع ذلك، إذا أُريد للعملية أن تكون ذات مصداقية وتخدم الغرض الذي تُجرى من أجله، فيجب أن يكون بوسع المشاركين التحدث علناً والتمتع بحرية الحركة والتجمع. وأشجع العملية المختلطة على مواصلة إجراء مشاورات مع الأطراف بشأن المسائل المتعلقة بالحقوق الأساسية لسكان دارفور ومشاركتهم المتناسبة في العملية.

٨٧ - والخطاب القتالي المتواصل للحركات غير الموقعة على الاتفاق وموقفها منه يعدان من المسائل التي تثير قلقاً بالغاً، وأدعوها إلى التخلي عن العنف واختيار طريق السلام والتسوية عن طريق التفاوض. ويجب على الحكومات في المنطقة وجميع الأطراف المعنية أن تدعم حركات دارفور وتشجعها على العمل من أجل السلام.

٨٨ - ولا أزال أشعر بقلق عميق إزاء زيادة الهجمات على أفراد العملية المختلطة وممتلكاتها، حيث فقد اثنان من حفظة السلام حياتهما خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فهذه التصرفات غير مقبولة ويجب اعتقال الجناة فوراً وتقديمهم إلى العدالة. وأدعو حكومة السودان إلى مواصلة العمل على نحو وثيق مع العملية المختلطة في التحقيق بشأن أي أعمال عنف ترتكب ضدها. كما أحث الحكومة على إطلاق سراح أفراد بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان المحتجزين حالياً في شرق دارفور.

٨٩ - وقد أحرز بعض التقدم مؤخراً في إصدار تأشيرات لأفراد العملية المختلطة وأشجع الحكومة على الحفاظ على قوة الدفع في هذا الصدد. فأني حالات تأخير في إصدار التأشيرات، فضلاً عن فرض قيود على تحركات العملية المختلطة ورحلاتها الجوية، تعد معوقات عملياتية تحد من قدرة العملية على تنفيذ ولايتها. وأدعو الحكومة إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتمكين العملية من العمل بحرية وفقاً لأحكام اتفاق مركز القوات.

٩٠ - وفي الختام، أود أن أشكر الممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء المشترك المؤقت، إبراهيم غمباري، وجميع أفراد العملية المختلطة على جهودهم الدؤوبة لتوطيد السلام والاستقرار في دارفور. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أشكر الدول الأعضاء التي ساهمت بأفراد عسكريين وأفراد من الشرطة في العملية المختلطة. كما أود أن أعرب عن خالص امتناني للعديد من موظفي الإغاثة في دارفور الذين يعملون في ظروف صعبة لتقديم المساعدات الإنسانية إلى سكان المنطقة. وأخيرا، أرحب بالتزام الأطراف الفاعلة الإقليمية بدعم عملية السلام.

---